منور صايل

بسبب فساد بعض الاجهزة، تمكنت اسرائيل من زرع جاسوس خطير في احدى الدول العربية الشقيقة. وقد استطاع ذلك الجاسوس الوصول الى العديد من المراكز، وتكوين صداقات متينة بعد ان اوهم الجميع بأنه ينحدر من عائلة هاجرت قبل فترة الى احدى دول اميركا اللاتينية حيث كونت ثروتها الكبيرة هناك، وبأنه عاد الى موطنه الاصلي ليساهم في بنائه مع بقية ابنائه المخلصين. وقد تمكنت أجهزة تلك الدولة، وبمساعدة من الدول الصديقة، من القاء القبض على ذلك الجاسوس، واعدم بعد محاكمة سريعة ادين فيها بتهمة التجسس لصالح العدو.

منور صايل، او المواطن العراقي الذي قام بانتحال شخصية ضابط كويتي، واختار لنفسه اسم عائلة معروفة، ليس بعيدا عن شخصية ذلك الجاسوس. فقد تمكن هذا المنور الصايل من خداع كل من لم يعرفه، وشراء ذمة كل من عرفه، ونجح في كسب ثقة أعلى المراكز واكثرها اهمية في حياة الناس، كما تمكن من الحصول على ملابس عسكرية ونجوم تتعلق بقراره المتعلق بترقية نفسه الى رتبة نقيب!!! كما تمكن من الحصول على «فلشر» خاص بسيارات الداخلية ودفاتر رسمية لزوم اجراء مخالفات مرورية والاثراء من ورائها، كما اصدر لنفسه هوية ضابط، وحصل على اختام متنوعة، منها الختم الخاص بمكتب مدير عام الادارة العامة للمرور. وقد تكشف التحقيقات الجارية معه بأنه قد نجح في الوصول الى مراكز اخطر واكبر، وبأن «لحيته السلفية» وملابسه القصيرة الى درجة مخجلة التي كان يرتديها لم تكن الا جواز مرور لقضاء حاجته ولإبعاد الشبهة عنه، كما يفعل الكثيرون من شاكلته!!

ويدور في ذهن كل مخلص حريص على مصلحة وطنه سؤال يتعلق بمدى تغلغل مثل هذه الاوبئة في الدوائر الحكومية المسؤولة عن امن المواطن والبلاد؟! وعن عدد الذين لايزالون يعملون في الظلام حتى اليوم؟! فمن يستبعد ان يكون اي فرد في اي من السلطات الرئيسية من نوعية هذا «الصايل غير المنور»؟! فالبيئة التي مكنت هذا الأفاق وغيره من التواجد والنمو والتحرك النشط لاتزال كما هي. فكل شيء ممنوع الا بموافقة من المسؤول. فاستمارة تعلم القيادة ممنوعة الا بواسطة وبتوقيع الوزير او الوكيل او المساعد. واجازة القيادة محظورة الا بواسطة، واحضار قريب الى البلاد في زيارة لمدة اسبوع واحد غير موافق عليها الا بواسطة، وجلب خادم او طباخ يحتاج الى واسطة. ومن اجل كل ذلك ولكي تزداد اهمية المسؤول في اعين المواطنين والمقيمين، فانه لا يتردد في الطلب من كافة مرؤوسيه التشدد في منح الرخص والاجازات والموافقات وتحويل كافة المعاملات الى مكتبه العامر ليقوم بدور الخليفة، فيمنح من يشاء ويضر بمن يشاء ويوافق لمن يشاء، ويرفض معاملة من يشاء، وهو بحكم الامور والمنطق غير مجبر او ميال للتخلي عن هذه الصلاحيات، التي تخلق له هالة لم يكن يحلم بها يوما ما، ولن يقبل بالتالي تسليم امر اتخاذ القرار لغيره من العاملين معه والاكتفاء بدور المخطط والموجه والمراقب!!!

ان من مسؤولية وزير الداخلية وضع تصور جديد لمسألة الممنوعات العديدة في وزارته والتي تقابلها صلاحيات مطلقة!! فهذا الامر هو السبب الرئيسي لما نراه من فساد مستشر وتسيب كبير. ولا يمكن ان تصلح الامور او يقل الوضع سوءا طالما بقيت الاوضاع على ما هي عليه، فقد جربت الوزارة الشدة طوال تاريخها فلم تحصد الا ذمما فاسدة ونفوسا مريضة كونت ثروات هائلة من وراء وظائفها الاشرافية الخطيرة، ولم يتضرر في كل هذه المعمعة والفوضى الاخلاقية العارمة احد غير المواطن والمقيم الشريف والمستقيم والصادق الكاره للرشوة واستجداء الوساطة او المساعدة من الاخرين!!!

فهل يفعلها الشيخ محمد الخالد ويضرب الفساد من جذوره؟؟ لست ادري!!

احمد الصراف